ما بعد برشلونة

(القسم الثاني)

دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى عقد ندوة تحت عنوان « ما بعد برشلونة » في مقر الأمانة العامة ، يومي ١ و ١٩٩٦/٩/٢ . وقد شارك في الندوة عدد من المفكرين والخبراء المتخصصين بالعلاقات العربية – الأوروبية ، ابتغاء وضع تصور حول أفضل السبل الكفيلة بتطبيق المبادئ الواردة في اعلان برشلونة ، بما يخدم الأهداف العربية والمصلحة القومية .

نشرت « شؤون عربية » في العدد ٨٨ (ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٦) القسم الأول من الكلمات وأوراق العمل التي قدمت في الندوة . وتنشر في هذا العدد القسم الأخير منها ، والبيان الختامي الصادر عنها .

٧- تقديم المحور الثقافي والاجتماعي والانساني للشراكة الاوروبية - المتوسطية

د. محمد محمود الامام

وزير التخطيط في جمهورية مصر العربية سابقاً

أستأذنكم في البداية في الاعتذار عن تواجدي في هذا المقعد ، مسئولاً عن إدارة النقاش حول مواضيع اعتبر نفسي فيها عابر سبيل ، لا يملك ما يملكه أصحاب البيت من إحاطة بموضوع النقاش ومن قدرة على رده إلى أصوله العلمية ، وتوجيهه إلى غاياته العملية . ولكني أعتقد أن هذا يجعلني شريكاً لكم في انتظار ما سوف يدلي به فارسان عملاقان من فرسان القلم والثقافة والمعرفة ، وهو ما يجيز لي ألا أشعر بكثير ذنب عن عدم الالتزام بما ينتظر من مثل هذه الكلمة التمهيدية ، وأن أتخير ما اعتبره خلفية قد تتفقون معي – كما أرجو – على أنها واجبة في بداية الحوار حول موضوع أكد الأستاذ الدكتور مفيد شهاب في بداية أعمال هذه الندوة أنه من أهم مستويات المشاركة . أجده قد عبر عما جال في خاطري عندما أثيرت قضية المشاركة وما يربط بها من دعاوي الإسهام في تنمية الدول المتوسطية . ومن ثم فإنني سأحاول في

البداية الرد على تساؤلين أخالهما محوريين : أولهما موقع هذه الأبعاد من العملية التكاملية الاقليمية . فنحن في واقع الأمر أمام صيغة من صيغ التكامل الإقليمي ، أو بالأحرى التكامل بين إقليمين . ثانيهما هو موقعهما من المنظور الصحيح للتنمية ، إذ أنني أعتقد أن من أهم المآخذ على مناهج التنمية التي اتبعتها دول العالم الثالث عامة ، والعربية من بينها ، هو عدم وضع هذه الأبعاد في وضعها الصحيح من عملية التنمية . وهذا أمر تزداد خطورته في ظل الضغوط العالمية السائدة لدفع النظرة إلى التنمية إلى مزيد من الاقتصادوية ، وربطها أولاً وآخراً بالأسواق وما يقال أنه يلزم لها من إصلاح اقتصادي .

واسمحوا لي أن أرجع بالذاكرة أولاً إلى خمسين عاماً خلت ، حينما كانت أحلام الوحدة تداعب مخيلة الأوروبيين الذي أنهكوا العالم بحروب لا تبقي ولا تذر ، وجرت محاولات لإنشاء جهاز مثيل لجامعتنا العربية ، هو « المجلس الأوروبي Council of Europe » الذي لا يزال قائماً حتى الآن ، والذي رعى منذ بداية نشأته المحاولات التي أجريت والاتفاقيات التي عقدت ، من أجل توحيد جهود الشعوب الأوروبية في مجالات عدة ، منها حماية حقوق الإنسان والاتفاق على المستويات الثقافية والتعليمية ، وتخفيف القيود على السفر والانتقال بل وأزالتها . كما كان له دور فعال في تخفيض التعريفات الجمركية والعمل على إزالة القيود على التجارة البينية ، وإقامة تكامل اقتصادي أوروبي ، بدءاً بجماعة الفحم والصلب ، وانتهاء بالاتحاد الأوروبي . وفي كل ذلك كان الشعار السائد هو « روح الجماعة » الذي عبر عنه ونستون تشرشل في دعوتـه إلى أن يضم المجلس جميع أفراد العائلة الأوروبية حيث يجمع بينهم « ما خلفته الفلسفة الاغريقية ، والقانون الروماني ، والكنيسة المسيحية الغربية ، والقيم الانسانية لعصر النهضة والثورة الفرنسية . فهم جميعاً ورثة هذه القيم المعنوية والروحية التي غرستها هذه المصادر جميعاً عبر ٢٥ قرناً » . ومن هذا المنطلق جاءت الدعوة إلى التقارب أو التماسك (Cohesion) الاقتصادي والاجتماعي إحدى دعائم التوجه إلى الوحدة الأوروبية .

هذه الصورة تجسد عدداً من الأمور التي يجدر بنا تأملها ونحن نناقش المحور الثقافي والاجتماعي لصيغ المشاركة التي تضمنها إعلان برشلونة . فلا جدال أن الأساس الثقافي متباين بين الأطراف التي شاركت في الاعلان ، ليس فقط بين الأوروبيين من جهة والمتوسطيين من جهة أخرى ، بل وبين هؤلاء الأخيرين أنفسهم . فكل من قبرص ومالطة ينتمي إلى الأسرة الأوروبية ، وهما على وشك الانضمام كعضوين عاملين في الاتحاد الأوروبي . وتسعى تركيا إلى الانسلاخ عن هويتها التاريخية وارتداء الثوب الثقافي الأوروبي ، فبادرت منذ ١٩٥٧ إلى طلب الانضمام إلى الجماعة الأوروبية بعد أن انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في ١٩٤٩ عقب إنشائـه . تبقى بعد ذلك دول عربية تجمعها روابط تفوق تلك التي عددها تشرشل ، وتصل بينها وبين باقي أجزاء الوطن العربي ، الذي يتعامل معه الاتحاد الأوروبي من خلال قنوات

أخرى . فإذا كان الأساس الثقافي المشترك هو الشرط اللازم لتوجه الدول المنتمية إلى اقليم جغرافي معين نحو تنظيم اقليمي تكاملي يتدرج في مساره نحو الوحدة ، فانه من الواضح أن الصيغة التي يراد بلوغها تقصر بالضرورة عن تكامل هدفه الوحدة . بل إن واقع الأمر هو أن الدعوة إلى مشاركة من هذا النوع هي بدعة جديدة في مجال التكامل ، تنطلق من تباين القواعد الثقافية للأطراف المعنية ، واختلاف المستويات الاقتصادية ، وتكرس ذلك التباين بالنص صراحة على أن ما له حق الانتقال ليس البشر من الجنوب إلى الشمال ، بل البضائع والخدمات ورأس المال ، الذي تعج به أسواق الشمال ويبحث لنفسه عن ملاجئ يطالب بصبها في قوالب يقبلها المستثمرون ، وبخاصة عابرات القوميات ، وكانت النافتا هي التنظيم الرائد . وترتب على ذلك أن أصبحت الأطراف الأقل تقدماً موضع توجيه فيما تختار لنفسها من نظم سياسية واقتصادية ، وما يتفرع عن ذلك من تنظيمات اجتماعية تسمح بقبول أصحاب رأس المال الأجنبي كجزء من منظومة اتخاذ القرارات داخل الدول النامية . ولسنا في حاجة إلى التذكير بدور المؤسسات الاقتصادية الدولية التي جندت مؤخراً لهذا الغرب فيما يسمى برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، أو ما يطلق عليه الاصلاح الاقتصادي . ويرتبط بهذا ايضاً اثارة التباكي على احترام حقوق الانسان ، حيث فسرتها الدول الرأسمالية على أنها حقوق الفرد ، متجاهلة حقوق الشعوب وفي مقدمتها حق اختيار النظم التي تلائمها ، واختيار المنهج الملائم للتنمية . لقد تحول الوضع مما سار عليه العرف من تمييز بين دول متقدمة وأخرى متخلفة ، إلى دول بلغت سن الرشد فلها الوصاية على دول ما تزال دون البلوغ ، فهي قاصرة يلزم لها التوجيه .

أمر آخر يثير الانتباه ، وهو أن الاشتراك في الأصول الثقافية لا يعني الانصهار التلقائي في كيان واحد ؛ بل المشاهد أن الشعوب والجماعات تتفرق بها السبل فتعيد تشكيل تلك الأصول وفق أمرين : أولهما الاستجابة لمقتضيات البيئة المحلية ؛ وثانيهما التفاعل مع ثقافات أخرى ، منها ما ينتمي إلى نفس الأصول ، ومنها ما يستند إلى أصول مغايرة . والواقع أن طرفي حوض البحر المتوسط من النماذج البارزة على هذه الحقيقة . فالأصول التي أشار إليها تشرشل منبتها المتوسط ، الذي شهد يوماً تلاقي الحضارة الاغريقية مع نظائرها شرق المتوسط وجنوبه . وحينما قوي عود أوروبا وزاد نهمها الاستعماري تطلعت إلى جنوب المتوسط وشرقه تبسط قواها وتنشر ثقافاتها ، ومع ذلك صانت الأصول الثقافية العربية الاسلامية كيان المجتمعات المقهورة ، بما في ذلك الجزائر التي اعتُبرت في يوم من الأيام فرنسا ما وراء البحار ، واعتُبر سكانها الوطنيون « مسلمين » ، فلا هم بعرب ولا هم بجزائريين . وهو ما أعطى جواز مرور للجبهة التي رفضت الانصهار في الثقافة الفرنسية وتشبثت بالاسلام كبديل ، متجاوزة به بذلك كونه أحد المكونات الثقافية التي تنشأ عن تفاعلها بصورة ديناميكية معاً ومع الأبعاد الأخرى لحياة المجتمع صيغة حضارية ذاتية ، يتوقف ازدهارها وتقدمها على حسن توظيف القيم المستمدة من الأصول الثقافية في بناء تنظيم اجتماعي كفء .

ولقد أدرك الأوروبيون أنفسهم هذه الحقيقة مؤخراً . ولترجعوا معي إلى الكتاب الأخضر الصادر في ١٩٩٣ عن المفوضية الأوروبية حول « السياسة الاجتماعية الأوروبية ، والاختيارات أمام الاتحاد » حيث يقال (ص٢٦) « في بداية الثمانينات كان الاعتقاد هو أن ضعف أوروبا مرجعه عدم قدرتها على عدم الأخذ ببعض المظاهر الثقافية للنموذج الأمريكي مثل المرونة والانتقالية (Flexibilité et mobilité) . ومع ذلك فإنه بعد مضي عقد من الزمان أعيد تفسير النموذج الأمريكي بشكل مختلف ، حيث صار التركيز على ضرورة إحداث تغييرات مؤسسية ضخمة في عدد من المجالات التي تشمل التعليم والتدريب ، والبحث والتطوير ، والسياسة الصناعية والبنية الأساسية . ولقد أوضح الانتعاش الأوروبي في نهاية الثمانينات قدرة الثقافات الوطنية والاقليمية على بث ديناميكية اقتصادية . كما أن اليابان بدورها استطاعت أن تبني نجاحها على أسس ثقافية تختلف بشكل جذري عن الأسس الأوروبية الغربية والأمريكية الشمالية » .

حقائق ثلاث تبرز من هذه النظرة المصوبة لقضية التقدم : الأولى هي وضع التعليم والبحث العلمي في موقعهما الصحيح منها ، وهو ما يستقيم مع التفسيرات الحديثة للتنمية البشرية المطردة . أذكر في هذا الصدد أنه في دراسة حديثة أجريتها على الدول العربية ، الفقير منها والغني ، والمتوسطي منها وغير المتوسطي ، اتضح تدني مؤشرات التحصيل العلمي ، ليس فقط في السياق العام لدول العالم ، بل وبالمقارنة بالدول المماثلة لكل منها في مستويات التنمية البشرية ، وهو ما عوضه تفوق في متوسطات الدخل ، وهو ما قادني إلى القول « ان العرب أغنى مما يجب وأجهل مما يجب » .

الحقيقة الثانية هي أن عملية التنمية قد طغت عليها الاقتصادوية (economism) فأفسدتها . إن الطرح الصحيح للتنمية يجب أن يضع المنظومات الثلاث في موضعها الصحيح : في الأساس البنية الثقافية ، ووفقاً لها يجري بناء المنظومة الاجتماعية التي تتمكن من التعامل مع المنظومة الاقتصادية المتطورة على نحو يعظم الاستفادة من المنظومة الثقافية الذاتية بما يجعلها قادرة على استيعاب التقدم الاقتصادي والابداع فيه . هذا هو ما فعلته اليابان وأدركته مؤخراً أوروبا . إن هذه النظرة التي تقيم تنظيماً مجتمعياً دائب التحضر ترفض الادعاء بأن الأساس المجتمعي هو البنيان الاقتصادي الذي يفرض علاقات اجتماعية ينتابها الصراع على السيادة الطبقية ، ويتجاهل خصوصية المنظومات الثقافية ويلغي دورها . ومن ثم فإنها ترفض أن ينسلخ الأساس الثقافي عن مستقبل التطور ، وأن ينشدّ إلى ماض انطوت صفحته ، كما انها ترفض أن تشكل المنظومة الاجتماعية على نحو يفرضه اقتباس هياكل اقتصادية ، فيجري معه الانغماس في منظومات ثقافية مغايرة ، على نحو ما تؤدي إليه عمليات نقل التكنولوجيا التي أفرزتها حضارات غربية . ومن هنا تأتي خطورة ما تضمنه إعلان برشلونة وما تفرضه اتفاقيات المشاركة من الخضوع إلى معايير الجودة والمواصفات الأوروبية ، وما يستتبعه هذا من تفسير التعاون اللا مركزي في عدد من المجالات كالعلم والتعليم والجامعات

والشباب ومؤسسات ما يسمى المجتمع المدني ، على أنـه عون يقدمه الأوروبيون إلى من هـم أقل منهم تقدماً ، ظناً بأن هوية التقدم تكمن في تماثل المنتجات وعمليات الانتاج ، من خلال مسخ للثقافات الوطنية . تشير ايضاً إلى انه بدون وضع التنظيم الاجتماعي في موقعه الصحيح بين المنظومتين الثقافية والاقتصادية ، فلن يحدث الاستقرار المنشود ، ولن تتوقف تيارات الهجرة التي تنقل الأفراد إلى منظومة اجتماعية مستقرة من حيث التوافق بين البنية الأساسية الثقافية والبنية العلوية الاقتصادية ، وهو ما عجزت مناهج التنمية في دول العالم الثالث ، بما فيها العربية ، عن تحقيقه .

الحقيقة الثالثة انه في عمليات بناء النظم الاقليمية واقامة التكامل الاقليمي على نحو يحقق للدول المشاركة فيه أهدافها في تنمية يعز بلوغها في الإطار القطري الذي يجد نفسه فريسة لاندماج قسري في الاطار العالمي الذي تصاعدت حدة أدواته ، لابد من توافق في الأسس الثقافية ، يبرر تحمل أعباء السعي التكاملي اقتناعاً بتماثل الآمال ووحدة المصير . كانت النظرية الكلاسيكية تشترط تقارباً في مستويات النمو الاقتصادي ، لأن التباين هو شبهة النظام العالمي فلا معنى لاستنساخه اقليمياً . غير أن قوى الكوكبة دفعت الدول النامية إلى نشدان الاندماج في النظام العالمي على مرحلتين : أولاهما قبول الالتحاق بقوة اقتصادية كبيرة (أمريكا الشمالية ، أو أوروبا الغربية) كخطوة نحو الانطلاق إلى ما يُظن انه عضوية أكثر أماناً في المجتمع العالمي . إن مثل هذه التوجهات لا تمثل تكاملاً اقليمياً ، بل هي على أحسن الأحوال تعاون بين اقليمين . فإذا كان التباين الاقتصادي هو السائد ليس فقط من حيث تفاوت مستويات النمو ، بل ومن حيث درجة اعتماد كل من الاقليمين على الآخر ، وإذا كان الاختلاف في الأسس الثقافية حقيقة لايمكن انكارها ، فإن القضية لا تكون التعامل من منطلق ما يسمى بالحوار بين الثقافات والحضارات كبديل للصراع المرفوض بينها . علينا أن نميز بين الحوار بين الثقافات والحوار بين الحضارات . فالحوار بين الثقافات أمر دائب الحدوث ، وهو غالباً ما يؤدي إلى مزج بعض العناصر من ثقافات مغايرة إذا ما اتفقت مع المنظومة الأساسية التي تتمسك بها جماعة بعينها ، الأمر الذي أثرى المجتمع البشري وأشاع قدراً أكبر من التفاهم بين مختلف شرائحه . أما الحضارات فهي الصيغة التي تتبعها المجتمعات المختلفة في حركتها في الحياة ، والتي بمقتضاها يجري بناء التنظيم المجتمعي بالصورة التي أشرت إليها من قبل ، وتسييره . وحتى يكون هناك حضارات يجري الحوار بينها ، يجب أن يمتلك كل طرف مقومات حضارية يقبلها مجتمعه ، ويرى فيها الآخرون ما هو جدير بالتعامل على أساس الأخذ والعطاء . فالأوروبيون والأمريكان عندما توجهوا إلى اقامة حوار مع دول جنوب شرق آسيا ، إنما سعوا إليه من موقع الشعور بجدوى الأخذ والعطاء ، وبالنفع الذي يعود من الاحتكاك بحضارة وظفت قيماً ثقافية مغايرة وأقامت بها تنظيماً اجتماعياً أثبت قدرته على التعامل الخلاق مع اقتصاد متطور يضارع ما أفرزته الحضارة الغربية . فإذا كان حوار الثقافات يعني اجراء

التخاطب الذي يقود إلى بناء جسور التفاهم ، فإن حوار الحضارات يعني أولاً وجودها متباينة ، وثانياً التفاعل من خلال الاعتماد المتبادل المتسم بالتكافؤ .

ومن المعلوم ان الجماعة الأوروبية تقيم علاقاتها مع دول غير أعضاء بأحد أسلوبين : الأول هو عقد اتفاقيات تجارية ، كتلك التي عقدتها مع لبنان في بداية الستينات . والثاني هو اتفاقيات المشاركة (association) التي تحتاج إلى موافقة جماعية من مجلس الجماعة بعد التشاور مع برلمانها ، وإلى أن تصدق عليها برلمانات بعض أعضائها . وكان أول المستفيدين اليونان ثم تركيا ، حيث لم يكن تفاوت أنظمتهما ومستوياتهما يسمح بقبولهما كأعضاء . ثم تلاهما في ١٩٦٩ كل من تونس والمغرب (لمدة ٥ سنوات) ، بينما رفضت هولندا الموافقة على اتفاقية مماثلة مع الجزائر بدعوى أنها أعلنت الحرب على إسرائيل في ١٩٦٧ . ثم جرى في ١٩٧٦ عقد اتفاقيات مشاركة سارية حتى الآن مع الدول المغربية الثلاث ، وفي السنة التالية مع أربع دول مشرقية ، الأردن (وهو ما جعلها تدرج في مجموعة الدول المسماة بالمتوسطية) وسورية ولبنان ومصر . هذه الاتفاقيات بنيت على أساس تقبل التفاوت في المستويات كحقيقة قائمة ، تجيز عدم المطالبة بالمعاملة بالمثل . ومن ثم حصلت هذه الدول على تسهيلات لصادراتها في الأسواق الأوروبية ، ولم تمنح ما يماثلها لوارداتها منها . وصحب هذا بروتوكولات مالية لمعونات توجهها الجماعة إلى النواحي التي تعطيها أولوية . وجاءت هذه الاتفاقيات كنوع من اغلاق الطريق على الحوار العربي الأوروبي الذي أراده العرب شاملاً لقضاياهم وبخاصة القضية الفلسطينية .

ما يحدث الآن هو إعادة اتفاقيات المشاركة هذه وفق قاعدة المشاركة المتبادلة (partnership) أو ماشاع تسميته بالشراكة ، وكأن كل الفوارق في المستويات ألغيت بقرار أوروبي أحال هذه الدول إلى شركاء متساوين في الأخذ والعطاء . إن ما يعنينا هنا هو ليس مجرد التمسك بأن الفوارق في المستويات حقيقة قائمة تبحث عن تعاون خارجي للمساعدة على تقليصها ، بل ان على العرب أن يقرروا لأنفسهم المنهج الذي يقيم بناءهم الحضاري على نحو جدير بالاعتبار . إن هذا لا يتوقف عند إنشاء منطقة حرة لتجارة عربية يجري البحث عن أجهزة انتاجية من الغرب لتزويدها بالمنتجات ، بل لابد من التعاون الفعال من أجل تنمية عربية شاملة تحقق نهضة حضارية على حد قول أنور عبد الملك . عند ذلك تكتسب المشاركة المتكافئة مضموناً حقيقياً . ويتطلب هذا رد الاعتبار للعمل العربي المشترك على المستوى القومي ، وتوجيهه نحو الإسهام في تنمية بشرية سوية ، قوامها البشر وقدراتهم الإبداعية ، وإطارها تنظيم مجتمعي يحقق الاستقرار والازدهار ، اللذين تدعي أوروبا السعي إليهما .

أنتقل الآن إلى عرض بعض النقاط التي قد ترون أن يدور حوارنا في هذه الجلسة حولها ، والتي لعل السيدين المحاضرين سيغطيان بعضها ، ويتجاوزانها . وسأبدأ من العام إلى الخاص :

أولاً - المبادئ العامة :

١ - الداعي إلى تضمين الجانب الاجتماعي في :

(أ) اعلان اقليمي لدول متفاوتة الخصائص .

(ب) اتفاقيات المشاركة القطرية .

يشار في هذا الصدد إلى أمرين :

(أ) ان الابعاد المشتملة تنصبّ على الدول المتوسطية .

(ب) انها تعكس النظرة الأوروبية .

في نفس الوقت يحتفظ الجانب الأوروبي بحق مناقشة واتخاذ ما يراه متعلقاً بشؤونه الاجتماعية منفرداً ، مما يضعنا أمام صيغة تتسم بعدم التكافؤ .

٢ - أسلوب التناول : هل يجري تناول الجوانب الاجتماعية من حيث كونها :

* مشاكل تؤرق أحد أو كلا الطرفين ؟
* مشاكل ذات طابع مشترك يهم الطرفين معاً ؟
* مستهدفات لأحد أو كلا الطرفين يجري التعاون على تحقيقها ؟

٣ - إذا كان الهدف الأساسي هو التعاون من أجل تنمية الدول المتوسطية ، فما هي النظرة إلى التنمية التي يجري بناء التعاون الاقليمي على أساسها . بمعنى ما هية الحدود التي تطرح في سياق تعاون اقليمي ، وتلك التي تعتبر من الخصوصيات التي يحتفظ بها كل طرف لأعضائه .

٤ - المضمون الاجتماعي لمحاولة الجانب الأوروبي تغليب البعد الاقتصادي وتأمين حق النفاذ لمنشآته ومنتجاته وأمواله إلى الأسواق العربية ، بينما يسعى إلى ايقاف حركة البشر شمالاً .

٥ - تأتي هذه المحاولات في أعقاب قمة كوبنهاجن للتنمية الاجتماعية (٦-١٢ مارس / آذار ١٩٩٥) . وقد أعدت صيغة « مشروع إعلان عربي للتنمية الاجتماعية » (صفحات ٤٨٥-٥٠٦ من : جامعة الدول العربية وآخرون : اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية) . ألم يكن من الأجدر بوزراء الشؤون الاجتماعية العرب أن يرتقوا بالتعامل معه إلى مستوى الدول بدلاً من تجنبه بدعوى انه يتجاوز اختصاصاتهم ؟ ثم ما هو الموقف من الاعلانات الدولية التي يجري التصديق عليها دون عرض موقف عربي موحد (إعلان برشلونة - وثيقة مؤتمر القمة العالمية - وثيقة عقد التنمية العالمي الرابع الذي أعطى أولوية لأهداف أربعة : إزالة الفقر والجوع ؛ النهوض بالبشر والبنيان المؤسسي ؛ قضايا السكان ؛ قضايا البيئة) .

٦ – هل يمكن انتهاز فرصة متابعة الوثائق العالمية من أجل بلورة موقف عربي موحد يساعد على :

* تحديد برامج عمل لكل من الدول العربية .
* وضع أسس التعاون العربي في الجوانب الثقافية والاجتماعية .
* استخلاص متطلبات التعاون والدعم الدوليين ، بما في ذلك دور الإتحاد الأوروبي .

ثانياً - موقع الجوانب الثقافية والاجتماعية :

١ – إذا صح ما يردد من أن الاتحاد الأوروبي يرحب بقيام تجمع اقليمي متوسطي ، فما هي الضوابط التي تضمن لهذا التجمع الاستمرار والقدرة على تحقيق التكافؤ ، أخذاً في الاعتبار أهمية تماثل المقومات الثقافية والحضارية ، ومغزى ذلك للشركاء غير الأوروبيين .

٢ – اسلوب اجراء الحوار أخذاً في الاعتبار رؤية كل من الطرفين المتفقة مع الخصوصية الثقافية ، والتأكيد على عدم الربط بين الجوانب المختلفة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق تفسيرات تعبر عن رؤية أوروبية بما يتناقض مع متطلبات البناء الحضاري العربي .

٣ – حتى تستقيم النظرة ، يجب صياغتها وفق رؤية صحيحة لجوهر عملية التنمية . فالاستقرار أو ايقاف الهجرة أو تحقيق الازدهار ، كلها تتوقف على تنمية الدول العربية . وهذه أمور على العرب تحديدها واستخلاص أوجه التعاون وأدواته وفقاً للأوليات التي يقررونها .

٤ – تشير الدراسات المتعلقة بالتنمية البشرية في العالم العربي ، بما في ذلك الدول المتوسطية ، إلى أن هناك قصوراً شديداً في مؤشرات المكون التعليمي ، وبخاصة انتشار الأمية . ولذلك فإن هناك ضرورة لأن يجري التعاون العربي من أجل تصحيح هذا الأساس التنموي الذي يجب أن يسبق تعديل الهياكل الاقتصادية .

٥ – يلاحظ انه عندما اقتربت الدول الأوروبية من مرحلة الوحدة اهتمت بتحقيق التماسك في كل من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ، بل وخصصت لذلك موارد ضخمة في شكل صندوق خاص بالتماسك ، إلى جانب ما يجري انفاقه من الصناديق الهيكلية الأخرى . ما هو المطلوب حتى لاتتحول الفوارق الاقتصادية والاحباطات التنموية إلى خلق توتر اجتماعي يهدد الاستقرار ؟

٦ – من جهة أخرى فإن ما يجمع الدول الأوروبية ثقافياً واجتماعياً أقل مما يجمع الدول العربية جميعاً ، الأمر الذي يعني أن الإطار المتوسطي يحافظ على الهوية الأوروبية بل ويصبغه بها ، بينما يتجاهل الهوية العربية القادرة على تعزيز إسهام الدول المتوسطية في تقدم المجتمع الدولي .

٧ – ويترتب على ما تقدم أن على الدول العربية أن تنسق استراتيجياتها التنموية ، وهذا من الأمور التي تنص عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، وأن تقابل الرؤية الأوروبية برؤية عربية موحدة .

٨ – ولما كانت التنمية هي تنمية قومية في الأساس ، فإن الأمر يقتضي إعادة الحوار إلى الأصل وهو الحوار العربي – الأوروبي .

٩ – ويمكن التطرق إلى العلاقة بين الخطين الثنائي ومتعدد الأطراف ، بحيث يستخدم الأخير في تعزيز مواقف الدول في علاقاتها القطرية مع أوروبا ، سواء ما وقع عليه منها ، أو ما ينتظر التوقيع .

ثالثاً - القضايا الخاصة :

هناك عدد من الملاحظات ترد على ما تضمنه الاعلان في النواحي الثقافية والاجتماعية :

١ – التأكيد على التحاور واحترام الثقافات والأديان كشرط ضروري للتقريب بين الناس ، وايقاف للدعوات التي تصاعدت في الغرب لمعاداة الثقافات الأخرى ، خاصة تلك القائمة على الاسلام .

٢ – ضرورة تنمية الموارد البشرية بالتعليم والتدريب لا سيما في النواحي الثقافية ، وذلك من منطلق احتياجات التنمية البشرية للدول المتوسطية ، ووضع النص على تشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات والنهوض بالنظم الادارية من أجل تسهيل التلاقي البشري في موقعه المناسب لتعزيز التعاون ، على أن يراعي أن تأخذ المساعدات المقدمة أولويات الدول العربية لا الأوروبية (مثال المعونات التي توجه لتعزيز الدراسات والنشاطات الموجهة لخدمة قضية السلام وتقبّل العدو الذي يُفرض التفاهم معه ، بعيداً عن الاحتياجات الملحة العربية) .

٣ – الترحيب بالتعاون على النهوض بالقطاع الصحي كأساس للتنمية المتواصلة .

٤ – ضرورة أن تواكب التنمية الاجتماعية التنمية الاقتصادية ، واحترام الحقوق الاجتماعية بما فيها الحق في التنمية ، وهو ما يقتضي التأكيد على هذا الحق الأخير وفق المنظور الذاتي لدول جنوب المتوسط ، وليس رؤية دول الشمال للتنمية وللنظم الكفيلة باحداثها .

٥ – مع الاعتراف باهمية دور المجتمع المدني في المشاركة الأوروبية المتوسطية ، وفي تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب ، فانه يلاحظ انه يتعرض لأن يكون منفذاً إلى فئات عريضة من الشعوب ، وتجاوز الحكومات وأجهزتها البيروقراطية ، واستغلال المعونات التي توجه إليه مباشرة لوضع أنشطته في خدمة أهداف الجهات المانحة بعيداً عن أولويات المجتمع الحقيقية .

٦ – كذلك فان الدعوة إلى تحقيق اللا مركزية في التعاون بتشجيع التلاقي بين المشتغلين في المستويات المختلفة تتطلب أن يتمشى ذلك مع نضج المسئولين في هذه التنظيمات وقدرتهم على التعبير عن رؤية فئوية تعكس إدراكاً مشتركاً للصالح القومي ، حتى لا تقع فريسة جهود نظائرها في الدول الأوروبية التي يمكن أن تعمل على توثيق ارتباطها بها أكثر من ارتباطها بالمصالح القومية .

٧ – كذلك فان تكثيف اللقاءات بين الشباب في إطار لا مركزية التعاون يجب أن يتم في إطار النهوض بالوعي القومي للشباب وتزويدهم بدرجة عالية من الانتماء ، خاصة في دول تقوى فيها تيارات الهجرة إلى الخارج ، بما في ذلك اوروبا التي تريد ايقاف تيارات الهجرة .

٨ – ما هي الحكمة من ادراج أمور مثل اتخاذ ما يلزم لدعم المؤسسات الديموقراطية وتقوية حكم القانون والمجتمع المدني (رغم صوابه) في اتفاقية للتعاون بما يفتح الباب لمناقشة نظم أحد الطرفين دون الآخر ؟

٩ – مع ادراك أن معدلات النمو السكاني السائدة تشكل تحدياً خطيراً للتنمية ، فان موقف الدول الأوروبية في مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة منذ حوالي عامين تجاهل إلى حد كبير قضية التنمية ، الأمر الذي يتطلب جهداً من دول الجنوب لتغليب البعد التنموي للقضية السكانية .

١٠– لا يتوقع أن تتوقف الهجرة بمجرد تعاون من خلال برامج التدريب المهني والمساعدة على خلق الوظائف ، واتخاذ الضمانات لحماية جميع الحقوق المعترف بها في القوانين السائدة في دول المهاجرين المقيمين بصورة شرعية ، فإن الأمر يقتضي وقتاً طويلاً لتحدث تنمية حقيقية تستفيد منها الفئات الاجتماعية العربية لا المؤسسات الاقتصادية الأوروبية . ولا يجب تغليب هذا الهدف على ما عداه وإلا انحرفت التنمية عن مسارها الحقيقي .

١١– مقابل الدعوة إلى عقد اتفاقيات وترتيبات ثنائية يتولى بها الشركاء استعادة المهاجرين بصورة غير شرعية ، يجب أن يجري بالتساوي بذل جهد من جانب الدول المستضيفة لاستيعاب هؤلاء المهاجرين ، حتى لا يتحولوا في مواطنهم إلى عبء يقوّي نزعات العنف التي يراد الحد منها .

١٢– مع التأكيد على أهمية تعزيز التعاون في مكافحة الارهاب بشتى الطرق ، فإن المهم هو القضاء على أسباب الارهاب ، لا سيما وأن هناك شواهد تدل على أن الدول المتقدمة تستضيف الارهاب طالما أنه لا يعمل ضدها ، فيتخذ منها منصة للانطلاق إلى الجنوب مستفيداً مما يحصل عليه من تكنولوجيات . فضلاً عن ذلك فان أصحاب الدعوات الارهابية يستغلون محاولات تشويه الهويات الذاتية وصبغها بصبغة أوروبية لكسب تأييد التوجهات التي يدعون إليها (وإن رفضت الأساليب) .

١٣- ويتطلب العمل بصورة مشتركة على محاربة تجارة المخدرات والجريمة الدولية والفساد ، ان تقوم الدول المسيطرة على أسواق المال بالتخلي عن ضغوطها من أجل سلب أموال العالم الثالث سعياً إلى سد عجزها الاقتصادي ، وانتاج التكنولوجيات التي تعلي من قيمة التجسس على الآخرين وقبول العملات التي تقدم أحياناً إلى مسئولين (لا ينجو من ذلك دول متقدمة أو سريعة النمو) .

١٤- في اطار التأكيد على مقاومة التعصب والتمييز العنصري والطائفية ، يجب تطبيق هذه القاعدة على اسرائيل قبل الاصرار على نزع صفة العنصرية عنها رغم أن جوهر الصهيونية يظل باقياً على حاله . وفي هذا الاطار ليس من المفيد أن تتمسح الدول الأوروبية في ادعاء رعاية الحق في التعبير لتتيح مجالاً واسعاً للمتعصبين ضد الاسلام ، والمسيئين إليه .

٨- في الشراكة الثقافية والاجتماعية والانسانية الاوروبية - المتوسطية

د. ناصر الدين الاسد
رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية
(مؤسسة آل البيت) - عمان

يبدو من العنوان انه من غير المقصود بحث هذه « الشراكة الثقافية الأوروبية المتوسطية » بحثاً مستوفياً يتناول الموضوع في عمومه من بداياته . وانما المقصود استئناف بحثه من مرحلة زمنية محددة هي « ما بعد برشلونة » . ولذلك تجيء أفكار هذه الدراسة وأحكامها محصورة في أحداث هذه المرحلة ومعطياتها ، فإذا ما تغيرت الأحداث والمعطيات بعد حين كان لابد أن تتغير معها الأفكار والأحكام . فاذا أردنا أن نضرب لذلك مثلاً وجدنا أن ما يسمى « بمسيرة السلام » كانت نشطة في مرحلة برشلونة وما قبلها بقليل ، ونشطت معها تعبيرات خاصة بها مثل منطقة « الشرق الأوسط » و « السوق الشرق أوسطية » . وأما الآن في مرحلة « ما بعد برشلونة » فقد ركدت « مسيرة السلام » وكثرت العوائق والعقبات أمامها بعد الانتخابات الاسرائيلية ، وتغير الحزب الحاكم في الأرض الفلسطينية المحتلة ، وتولي الليكود مقاليد الأمور . فخفتت الأصوات التي كانت تنادي بالشرق أوسطية . وهو مصطلح كان يعتمد عليه كثير من التصورات والمشروعات الاقتصادية والثقافية في مرحلة « برشلونة » مثل بنك التنمية الاقليمية في الشرق الأوسط ، والنقل الاقليمي المشترك ، وانشاء مجلس رجال الأعمال العربي الاسرائيلي ، ومؤتمر القمة الاقتصادي المقرر عقده في القاهرة في نوفمبر ١٩٩٦ ، والذي ذكره سيادة الرئيس محمد حسني مبارك في خطاب له أمام طلاب جامعيين في الاسكندرية (١٩٩٦/٨/٢٢) وأشار الى احتمال الغائه إذا لم تحقق اسرائيل تقدماً على